الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

العراق وأمريكا .. من التباعد إلى التقارب

حليم الأعرجي
اعلامي

المؤكد إن العراق الذي تخلص للتو من الاحتكار الأيديولوجي المؤذي كان وما يزال طول السنوات الخمس الماضية يتطلع بجد وإصرار ، إلى إقامة طبيعية تتسم بالود والاعتراف المتبادل بالدور الإيجابي في ترسيخ وتقوية العلاقات بينهما على أساس المنافع والتاريخ الطويل للعلاقات الطيبة بين الشعبين العراقي والأمريكي . لاشك إن الكثير هنا وهناك يدركون جيدا الأهمية الكبرى التي تضطلع بها الدراسات المستقبلية لدى الباحثين في العلاقات الدولية عموما باعتبار أن المستقبل ليس قدرا مفروضا فهناك مشاهد مختلفة بعضها أفضل من آخر ، وبالتالي هو - أي مستقبل- عبارة عن خيارات مختلفة وكل خيار من الخيارات له متطلباته وفروضه وبقدر تعلق الأمر بالعلاقات العراقية - الأمريكية ويمكن أن نضعها في عدة احتمالات مهمة من وجهة نظر طبيعية ومن زاوية النظرة العراقية، ومن بين هذه الاحتمالات الكثيرة، احتمال ازدهار هذه العلاقة وتطورها إلى مستوى طموح المعاهدة العراقية الأمريكية أو بتعبير أدق المبادئ الأساسية التي جاءت بها هذه المعاهدة والتي ستوقع في بداية الخريف أو نهاية الصيف القادم .

وهذا يتطلب قدرا كبيرا من الفهم المشترك والوعي المتماثل لضرورة وأهمية العلاقة بالنسبة للطرفين أي من اجل تثبيت معايير وقيم وتقاليد ثابتة نابعة من الإدراك المتبادل لضرورات الأمن الوطني والإقليمي والدولي لكليهما ومتطلبات دورهما على كل المستويات وتسهيل أداء الجهود والأفعال والأعمال التي تصب في هذا الدور.

إن نظرة سريعة إلى تأريخ العلاقة بين الدولتين نجد أنها انطلقت من أرضية مشتركة وفهم واقعي واضح ودواعي هذه العلاقة . لذلك كانت الاندفاعة باتجاه تقوية هذه العلاقة قد انطلقت من فهم حقيقي لضرورات وأهمية هذه العلاقة . بل إن البلاط والوزارة في الخمسينيات من القرن الماضي ، كانتا حريصتين كل الحرص من اجل قيام تفاهم أمريكي عراقي يسهم بدور فعال في استتباب الأمن والسلام ، لكن ذلك لم يمنع من حدوث ما أدى إلى تقاليد صفو هذه العلاقة التي يعود الفضل في قيامها على أسس موضوعية، الثنائي الدكتور فاضل الجمالي وفوستر دالاس . وقد يكونا احد أهم أسباب قدرة الإحداث على تقليد صفو العلاقة إلى حداثتها في ذلك الحين وانعدام وجود الوسائل المانعة لانعدام وجود الفهم المسبق للتحديات المحتملة ويمكن حصر تلك الإحداث بما يأتي :

أولا : الصراع العربي الإسرائيلي وظهور الموقف الأمريكي في كثير من الأحيان بمظهر المنحاز إلى جانب إسرائيل وقد تبلور هذا المظهر بسبب وجود صراع أمريكي سوفيتي ، كان من نتيجة انقسام الأنظمة العربية إلى قسمين : الأول يعتمد على السوفييت في السلاح والدعم اللوجستي والسياسي والاقتصادي ، والثاني حافظ على علاقاته بأمريكا مقابل ثمن باهظ جدا ، أما الشارع العربي فقد اجمع على اعتبار الوقوف الأمريكي آلة جانب إسرائيل وقوف عدواني سافر ثانيا نظرة إلى الغرب عموما وأمريكا بشكل خاص بأنها تمثل النموذج الرأسمالي المتوحش الذي يسعى إلى الهيمنة والسيطرة وسرقة خيرات الشعوب وثرواتها تغذيها أخطاء في التصرف تنطلق هنا وهناك من قبل تحسب على محاولات البعض لتشويه الإسلام ورموزه .

ثالثا : تشجيع وتحريض الكتلة السوفيتية على معاداة الأمريكان انطلاقا من مواقف أمريكية وغربية فسرت على أنها ضد الإسلام والعرب وقضاياهما المصيرية. حتى بات الموقف من أمريكا يتسم في كثير من الأحيان بنظرة المتخوف والمتحسب لضربات أمريكية استباقية لصالح الاستعمار العالمي .

رابعا : أدت الدعاية الإسرائيلية واللوبي الإسرائيلي في أمريكا دورا بالغ الأهمية في إحداث تراكم في التباعد العربي الأمريكي ، وقد انعكست نتائج ذلك ليس فقط على المعبئين إيديولوجيا ضد الرأسمالية والاستعمار الكولونيالي وحسب بل وأيضا على أصدقاء ومريدي ومؤيدي الأمريكان في المنطقة إلى درجة لم يكن من السهل المجاهرة بالصداقة لأمريكا .

> تغير النظام الحاكم في العراق ، من نظام ينهض على إيديولوجيا نفي الآخر ، والسعي للحصول على الدعم الشعبي من خلال تازيم الوضع مع أمريكا لإضفاء طابع الزائف على سياسته إلى نظام يتبنى الكثير من القواسم المشتركة مع امريكا ومع غيرها من دول العالم الحر .. كالديمقراطية والحرية والتعامل الطلق مع الحياة بعيدا عن الاحكام المسبقة والمواقف المؤدلجة والتداول السلمي للسلطة بالاستناد إلى صناديق الاقتراع والشفافية.

خامسا : إساءات بعض السياسيين العرب من الذين يحسبون على أمريكا كأصدقاء ولدت فهما خاطئاً عن العلاقة مع أمريكا ، فأمريكا وفق ما ظهر هي فقط دولة آخذة وليست معطاة ، أو أنها دولة مكيافيلية الغاية عندها تبرر الوسيلة .

سادسا : ثمة انطباع عام غذته جهات دولية عديدة ، مفاده إن ليس هناك مبدأ تكافؤ الفرص في العلاقة مع أمريكا . وفي ضوء ذلك فمن يقيم علاقة مع أمريكا ينبغي أن يكون مستعدا لتقبل فكرة ، إن المصالح تقتضي التنازلات وأمريكا دولة ديمقراطية ليبرالية وليست دولة إيديولوجية .

سابعا : إساءة التعامل مع الدول المنتجة للمواد الأولية وخصوصا البلدان المنتجة النفط وبالذات دول الأوبك حتى صار البعض كثيرا ما يكررون القول بان أمريكا لا تريد من هذه الدول غير نفطها ، أما هي وشعوبها فلا تعني أكثر من بيادق تلعب بها المصالح الأمريكية وقد كان التخلي الأمريكي عن شاه إيران واحدة من بين أسوا الأمثلة على عدم وجود موقف أمريكي أخلاقي من الدول أو الأنظمة السائرة في ركابها أو المؤيدة لموقفها .

كما كان للموقف غير المسؤول من تمادي شركات النفط في سياسة الاستغلال الجشع ألأثر الأكبر في قيام تيارات سياسية وطنية تربط بين النهب الاستغلالي للشركات النفطية الكبرى وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الساندة والمؤيدة لهذا الاستغلال البشع . هكذا تمكنت هذه العوامل من إيجاد فرصة كبيرة إمام التيارات المعادية لسياسة التقارب الأمريكي العراقي ، فطفا على السطح تيار ينادي بالابتعاد عن أمريكا والتقرب من البديل المجابه للنفوذ الأمريكي وهو الاتحاد السوفيتي باعتباره الراعي لحركات التحرر الوطني التي بالغت كثيرا في إظهار حجم انتصارها على النفوذ الأمريكي والبريطاني معتمداً على جملة ماذكر سالفا .

لقد وصل الأمر بالنظام السابق في العراق إلى اعتبار كل مواطن عراقي يقيم أي نوع من أنواع العلاقة ابتداء بعلاقة الصداقة وانتهاء بالعلاقات التجارية أو المالية أو الزواج . مرتكبا جرما يستحق العقاب .

وطول الوقت كان هناك من يرى إن استمرار القطيعة مع الولايات المتحدة الأمريكية أمر غير وارد على الإطلاق ، في ظل المتغيرات التي يشهدها العالم ، إذ إن نبرة التغير السريع هي التي تميز العلاقات الدولية ، في المرحلة الراهنة، لاسيما إن هناك الكثير من المعطيات الأساسية التي تدعم وتوجب الانقلاب على الوضع السابق وإيجاد سبل ووسائل إرساء العلاقة على أسس وقواعد ثابتة تستجيب في الشكل والمضمون لرغبة الطرفين في إن تكون هذه المعطيات.

١- تغير النظام الحاكم في العراق ، من نظام ينهض على إيديولوجيا نفي الآخر ، والسعي للحصول على الدعم الشعبي من خلال تازيم الوضع مع أمريكا لإضفاء طابع الزائف على سياسته إلى نظام يتبنى الكثير من القواسم المشتركة مع امريكا ومع غيرها من دول العالم الحر .. كالديمقراطية والحرية والتعامل الطلق مع الحياة بعيدا عن الاحكام المسبقة والمواقف المؤدلجة والتداول السلمي للسلطة بالاستناد إلى صناديق الاقتراع والشفافية.

٢- الابتعاد عن مظاهر وظواهر التطرف الديني والقومي والمذهبي .

٣- إصلاح الوضع الاقتصادي باعتماد مبدأ اقتصاد السوق للخروج من كارثة السعي خلف شعارات براقة بيد أنها جوفاء لم تحقق سوى المزيد من التخلف والتأخر وتحويل بلد واحد من بين أثرى وأغنى البلدان في العالم إلى بلد يستجدي لقمة الخبز والأسمال البالية .

٤- اعتماد مبدأ سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان .

٥- خلو الخطاب السياسي للنظام الحاكم حاليا والمؤسسات الداعمة له من أية إشارات إيديولوجية أو قومية أو دينية تتعارض مع المنطلقات الأساسية للسياسة الأمريكية .

٦- استعداد العراق شعبا وحكومة للانفتاح الكامل أمام العالم ، مقابل الخروج من الواقع المرير الذي عاش فيه طوال ٣٥ سنة .

٧- تحسن في الخطاب الأمريكي الموجه للعراقيين وإظهار قدر من الاهتمام والاحترام للمهمات الواجبة التنفيذ في العراق ، والسعي الجاد من اجل تحسين الصورة الأمريكية في نظر العراقي .

٨- انتهاء النظرة الأمريكية المعادية للعراق ، والسعي إلى تصوير العراق بأنه دولة (معادية) للولايات المتحدة الأمريكية ، ومحاصرته اقتصاديا وسياسيا .

بهذا أو بغيره ، تبلورت علاقة أمريكية - عراقية جديدة تنهض على العمل المشترك من اجل الأحسن والأفضل لكليهما ،غير إن هذه النتيجة المبشرة بمستقبل زاهر ، تواجه تحديات حقيقية لا يمكن تجاهلها أو النظر إليها في خضم الانتصار في التوصل إلى تفاهم حقيقي يجسد الرغبة في احترام إرادة الطرفين نظرة اعتلاء أو عدم اهتمام .

أن أهم تحد يمكن تسليط الضوء عليه ، هو الإرهاب الذي خلق ومازال يخلق مناخا مشحونا بالعنف والذي استهدف الأبرياء من المدنيين والبنى التحتية والخدمات البلدية والصحية والتربوية وتعطيل حركة الحياة باتجاه استكمال بناء العراق الجديد وتجربته الديمقراطية الجديدة ، فهناك تحد أخر يكمن في التناقضات المفتعلة والموروثة إلى مستوى أطياف ومكونات الشعب العراقي وانعدام الثقة بين رموز هذه المكونات ... كما يوجد تحد أخر يكمن في العلاقات غير السليمة التي تربط العراق بدول الجوار التي تضررت كثيرا بسياسة النظام ألصدامي التوسعية وما ترتب عليها من حروب وأزمات وانفعالات وقد كان من المتوقع أن تلجأ دول الجوار إلى رأب الصدع وابتهال الفرصة لإقامة علاقات نظيفة مع العراق بعد أن تخلص من الدكتاتورية .

> ما مستقبل العلاقات بين العراق وأمريكا ؟. سؤال كثيرا ما يطرح هنا أو هناك سواء من باب الحرص على فهم ما ستسفر عنه هذه العلاقة أم من باب الخشية من أن تتعرض هذه العلاقات إلى نكسة أم نكبة تفقدها الثنائية المتكافئة والمفيدة والقائمة على اختيار الحر والرغبة الحقيقية المستندة على إرادة الفعل الحر .

حسم الانتخابات بتنافس مشروع

احمد جويد
كاتب

من هنا لابد من ان نشير الى مسألة مهمة وحساسة في نفس الوقت ألا وهي مسألة التنافس على السلطة والحكم، ولا نعني بذلك رأس السلطة فقط ، بل أغلب المفاصل السلطوية في الدولة والوسائل التي يمكن اتباعها، وبمدى مشروعية تلك الوسائل، فالبعض يعد الغاية تبرر الوسيلة، وهم كثر، وبخاصة في مجال التنافس السياسي، أما البعض الآخر، والذين قد لا يصل بهم الأمر إلى درجة (لا أصلحكم بفساد نفسي) ولكن يبقى عندهم شيء لا بأس به من الالتزام بالخط الذي اختطوه وبالمبادئ التي آمنوا بها من أجل الوصول إلى تحقيق المصلحة العامة.

ومادام الحديث هنا عن السلطة وكيفية الوصول إليها، علينا أن نتفق أولاً على أن تداولها(أي السلطة) يجب أن يكون عبر إرادة الشعب، وقد يكون التعبير عن إرادة الشعب من خلال الثورة والإطاحة بسلطة ما واستبدالها بأخرى، علينا أيضا أن نتفق بان يكون الطريق إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع والتداول بالطرق السلمية التي ارتضتها وانتهجتها الشعوب المتحضرة من خلال الالتزام بالعقد الاجتماعي(الدستور) الذي اتفقت عليه.

وما دمنا قد اتفقنا على تحديد الانتخابات كآلية للتنافس السياسي، إذن يجب أن يكون التنافس ايجابياً، فمن الطبيعي أن يكون لكل جماعة رأي أو فكرة تريد إيصالها إلى جمهورها أو التبشير بها ولديها مصلحة تريد خدمتها، وبالتالي الوصول إلى اكبر قدر من الكسب ومن المصالح في ساحة المجتمع، وهذا أمرٌ مشروع بأن تسعى كل جهة لنشر آرائها وأفكارها على المجتمع من أجل كسب التأييد وكسب الأتباع والأنصار، هذا التنافس لا يلام عليه أحد كما هو الحال في التنافس التجاري، فلا يحق لك أن تتعرض لأحد يمارس تجارة مشروعة وتطلب منه التوقف عنها وطريق التنافس مفتوح أمامك لتمارس عملك التجاري.

وحيث أنه لا يحق لأحد أن يمنع آخر من ممارسة العمل السياسي المشروع وفقاً لأحكام الدستور، يجب علينا معرفة بعض العوامل التي تؤثر بصورة مباشرة على طبيعة التنافس والتي من بينها:

أولاً: البيئة التي تحيط بالمتنافسين، كالبيئة السياسية والثقافية، ويكون لها أثر كبير على الجميع بما فيهم المتنافسين، فحينما تحصل المنافسة في وضع سياسي يقنن وجود التنافس وينظم العلاقة بين المتنافسين ضمن قانون خاص، كما هو موجود الآن في أوروبا-على سبيل المثال- التي توجد بها أحزاب وتنظيمات وتوجهات جميعها تعمل ضمن قانون يحدد لكل طرف من الأطراف فرداً كان أو جماعة حدود حركته فيما تربطه بعلاقة مع الآخر، وبالتالي ليس هناك مجال للاعتداء على الآخر وأي اعتداء سيكون تحت طائلة القانون.

فالممارسة الديمقراطية السليمة هي التي تهيئ المناخ الملائم لوجود تعدد سياسي تلقائي، يعكس الاختلاف في رغبات وطموحات الأفراد والجماعات داخل نفس المجتمع، ويجسد اختلاف وجهات النظر، وتباين المناهج والطرق التي تتبناها مجموعات سياسية ذات أهداف ومصالح مختلفة وفي ظل أجواء تنافسية إيجابية.

ثانياً: معرفة مستوى النضج والتحضر في المجتمع، فكلما ارتقى مستوى الوعي والنضج لدى الأوساط الاجتماعية كلما جرت المنافسة فيما بينها إلى المستوى الأفضل، أي إلى مستوى التنافس الإيجابي، وفي حال وصول المتنافسين وأتباعهم إلى هذا المستوى من التفكير والسلوك الايجابي وبخاصة ضمن التنافس السياسي، نكون قد أنتجنا عملية سياسية سليمة وصحيحة بدلاً من أن تكون مشوهة ومبنية على تبادل التهم وحمل الآخر على محمل السوء.

> معرفة مستوى النضج والتحضر في المجتمع ، فكلما ارتقى مستوى الوعي والنضج لدى الأوساط الاجتماعية كلما جرت المنافسة فيما بينها إلى المستوى الأفضل ، أي إلى مستوى التنافس الإيجابي ، وفي حال وصول المتنافسين وأتباعهم إلى هذا المستوى من التفكير والسلوك الايجابي وبخاصة ضمن التنافس السياسي ، نكون قد أنتجنا عملية سياسية سليمة وصحيحة بدلاً من أن تكون مشوهة ومبنية على تبادل التهم وحمل الآخر على محمل السوء.

> يقال إن (الأعمال بخواتيمها) ، أي بنهاياتها ، وهنا قد تكون النهايات سيئة ومذمومة ، وقد تكون جيدة ومحمودة ، وتسمى أحياناً بـ(العواقب) ، وحسن العاقبة يحتاج بذل جهد في التنافس من أجل بلوغ النهايات المشرفة ، لذلك جاء في القرآن الكريم (خِتَامُهُ مِسْكٌ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ) والتنافس يجب أن يكون مشروعا للوصول إلى أهداف مشروعة وعبر آليات مشروعة ، فكثيراً ما نشهد تنافسا محموما من أجل الوصول إلى أمور غير مشروعة ، قد تؤدي بمن يخوض فيها إلى تعرضه لأخطار كبيرة ، قد تصل إلى فقده لحياته ، وبالتالي ، تكون خواتيم الأعمال سيئة والعواقب غير محمودة.

الجيوش ملك الأوطان أم السلطان؟

عدنان الصالحي
كاتب

لا يختلف اثنان على أن الجيوش بمسمياتها كافة وبعنوانها المهني المختص هي قاعدة أساسية وركيزة رصينة في تكوين الدولة وحفظ هيبتها وحماية كيانها الداخلي والخارجي، ولها قدرتها وقدراتها الخاصة في الساحة العسكرية والسياسية .

في دول العالم الثالث وبالتحديد في العراق، كان عنوان الجيش ولا يزال محط أنظار الجميع وتأثيره لم يغب عن أي مرحلة سياسية عاشها البلد، فتكوين الدولة عام ١٩٢١ ارتبط ارتباطا وثيقا بتشكيل الفوج الأول ونواة تأسيسه، وهو فوج الإمام موسى الكاظم(ع) وهو ما اعتبر عيدا وطنيا يحتفل به كل عام، وتطور عديد هذه القوات البسيطة لتصبح فيما بعد قوات مسلحة ومدربة، وشاركت في الكثير من الحروب الخارجية المشتركة مع بعض الجيوش العربية الأخرى كما هو معروف في حرب أكتوبر.

في بعض الأوقات (وللأسف) قوة هذا الجيش لم تكن للدفاع عن البلد وحمايته، بل، تسببت بانقلابات كانت بعضها ضد دكتاتورية مجحفة، والبعض الآخر لم تكن فيها من ذلك شيء سوى لتسلط جهة معينة أو دكتاتورية أخرى، سواء عسكرية كانت أو سياسية، ولذلك بقيت قضية الجيش العراقي بصورة خاصة من اعقد الأمور وأكثرها حساسية، فبعد سقوط النظام السابق كان من اخطر القرارات وأسوءها ما اتخذه الحاكم المدني (بول بريمر) آنذاك هو حل الجيش العراقي وتسريح جميع أفراده، والذي انطوى على مشاكل كبيرة مازالت آثارها باقية.

من هذه المقدمة يتبين مدى أهمية المنظومة العسكرية، فما هو مستقبل الجيش العراقي الجديد في العهد الجديد؟ وماذا سيصبح ؟ وملك من ؟ والمدافع عن من؟.

التجربة الحديثة والمعاصرة التي عاشها الشعب اللبناني أعطت رسالة جديرة بالاهتمام، فعلى رأي الأغلب بان السلوك المهني والوطني للجيش اللبناني كان بمستوى الاتزان بحيث أوصل البلاد الى بر الأمان وبدون استخدام القوة، وذلك لانه وضع نفسه حاجزا بين الإخوة الفرقاء المختلفين سياسيا والمتصارعين الى درجة الاقتتال، بدون نظرية المؤامرة أو التدخل الأجنبي، سواء كان ذلك موجودا أم لا، هذه التجربة مثلت انعطافة كبيرة في سلوك الجيوش العربية التي طالما ارتبط عنوانها بالحاكم الأعلى للبلاد.

فالتجربة التي أوردناها هي شاهد عيان مرحلي اطلع عليه الجميع تقريبا، واليوم ونحن نعيش مرحلة فتية في عراقنا الجديد هل يمكننا الوصول الى نفس المستوى من الأداء كما في الجيش المذكور آنفا أم أن الوقت مازال مبكرا على قواتنا التي تشكلت حديثا؟

ما نحتاجه اليوم ومستقبلا هي نظرة تصحيحه لكل المسارات السابقة والتي كانت الآلة العسكرية تتحرك بها وكأنها إنسان آلي لا يفقه من العمل شيء سوى التطبيق (بنظريات نفذ ولا تناقش أو ثم ناقش وغيرها)، بل إن متطلبات الوضع الجديد يفرض صورة مغايرة تماما، ويدخل التغيير في ثقافة الجندي والقائد على حد سواء، لان الدكتاتورية وباء ابتلي به الجميع السياسي والمواطن والعسكري، وكلا حسب نسبة تأثيره في المجتمع، وهي معضلة لا تأتي بتغيير هيكل الحكومة فقط، وإنما تحتاج الى سقف زمني لتغيير الصورة من الأصل.

الجيش الذي يجب أن يكون نتاج الديمقراطية والتعددية الحقيقية التي نتحدث عنها اليوم وننشدها، لابد من أن يقف حاميا للبلاد بكل أجزائها حكومة وشعبا وأرضا، وفي نفس الوقت يكون صمام أمان للمواطن العراقي بشخصه وحقوقه وان لا يمثل جهة حزبية أو فئوية أو منفذ لأجندة غير قانونية، سواء كانت داخل الحكومة أو من معارضيها.

المهمة ليست بالهينة والأمور لا تتأتى بالتمنيات، ولكن يمكننا الجزم بان المرحلة الحالية والمستقبلية تضم في طياتها فرصة كبيرة للعمل على إنتاج جيش وطني مهني يكون آلة لتطبيق الدستور والقوانين بصورها الصحيحة غير المبطنة بأهداف ثانوية.

هذه المهمة تكاد تقع مسؤولياتها على الجميع بدون استثناء وان اختلفت نسب مهامها من جهة الى أخرى، فالحكومة تمسك برأس القضية في البرمجة لهذا المشروع الكبير والبرلمان الحالي والمستقبلي يجب أن يكون الناظر والمهندس الأعلى للفكرة بأسرها، والأحزاب والكتل السياسية تتقاسم الأدوار الوطنية في هذا البناء بعيدا عن شيء اسمه التوافقات أو التقاسمات، وبعدها يأتي الدور المهم في المتابعة والتشخيص والمطالبة وهو دور الجماهير والمواطنين بجميع طوائفهم.

الوقت ليس طويلا إذا ما أردنا فعل ذلك والتركيز على جانب لا يسهم في تهميش الجوانب الأخرى برغم جسامة المسؤوليات وخطرها، ولكنا يجب أن ندرك بان للموضوع تفاصيل خطيرة وكبيرة لا تكون مهمة حاليا ولكنها قد تعيدنا الى أزمان غابرة إذا لم نتقن العمل فيها، فمن يضمن أن لا ينقلب الجيش والعسكر على حكومة منتخبة وشرعية (الحالية أو القادمة)، والقضية ليست توجيه الاتهام الى جهة محددة او شخوص معينين بقدر ما هو احتراز لتقلبات السياسة ومفاجئاتها كما يعبرون.

وهنا يكمن سرا الإجابة على ما طرحناه سابقا في أي اتجاه يسير أو سيسير ولاء الجيش القادم والمنظومة العسكرية والأمنية برمتها، فالطريقة اليتيمة التي تعامل بها جيشنا على مر السنوات هي الولاء للقائد (خوفا أو طمعا) ظنا منه بأنه ليس له ذنب يذكر في جرائم القيادات كونه أداة لتنفيذ الأوامر(حسب وجهة نظر قياداته)، ولكن النتيجة كانت مؤلمة للجميع فقد خسر الجيش سمته الوطنية وسمعته الكبيرة بقتله للكثير من أبناء الشعب تطبيقا لسياسات الحكام ، وابتعد المواطن عنه بمساحات كبيرة نتيجة الإرث المتراكم، وبالنتيجة خسر الجميع وأولهم الحكام المستبدون.

ما نحتاجه الآن ومستقبلا أن يعرف الجيش والعسكر بجميع رتبهم بأنهم مؤتمنون على دستور صوت له الملايين من أبناء الشعب ومنفذين لما ينصه القانون المهني غير المسيس وما ينطبق ويتماشى مع مصلحة البلاد والعباد، بما يحفظ حقوق الجميع سواء استقلال البلد وسيادته والحفاظ على حكومته المنتخبة وعلى شعبه، وإنهم ملك الأوطان لا الحكام أو السلاطين والرؤساء، وهم حفظة الحكومات الشرعية لا الدكتاتورية.

وإذا ما تغيرت تلك الصفة عن الحكومات أو نزعت منها (وهذا ما لا نتمناه) فعليه (أي الجيش) أن يطبق الدستور فعلا وبدون انقياد لمرؤوس على حساب القانون ولا لمتمرد على حساب الشرعية والأولوية، وان يعيد فتح سجله الوطني المغيب عنه لقرون ويصبح عنوانه الكبير جيش العراق والعراق فقط .

هذا الهدف ليس بالبعيد على بلد قطع آلاف الأميال من مراحل التغيير في سنوات قليلة وان أخذت منه الجهد والوقت والأحبة، ولكن هكذا هو قدر الأهداف العليا لا يمكن الوصول إليها إلا بجهد جهيد وثمنٍ غال.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١ . لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢ . يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣ . ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@yahoo.com